الحكومة تُؤجّل أتمتة امتحانات الثانوية العامة

وزير التربية: العودة إلى الأسئلة المقالية هذا العام واختيار بعض المواد للعمل بطريقة الأتمتة العام القادم

الوطن

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس ورقة العمل المقدمة من قبل وزير التربية حول تقييم نتائج الاختبار النصفي المؤتمت الموحد للشهادة الثانوية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وبعد مناقشة مستفيضة تناولت إيجابيات النهج الجديد لإدارة ملف امتحانات الشهادة الثانوية، وحرصاً على توفير البيئة المادية واللوجستية المناسبة لتذليل كل الصعوبات والعقبات التي تعيق الاستثمار الأمثل لهذا النهج التربوي والتعليمي العصري، وتقديراً للجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة التربية على صعيد تطوير المناهج التربوية والنهج التعليمي.

وافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة التربية بتطبيق نهج الامتحانات المؤتمتة للشهادة الثانوية بدءاً من العام الدراسي المقبل (٢٠٢٤-٢٠٢٥) وبشكل متدرج، والاستمرار باعتماد النهج التقليدي المقالي في امتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.

كما وافق مجلس الوزراء على توجهات وزارة التربية للسعي لتطبيق نهج الامتحانات المؤتمتة في المرحلة الثانوية بشكل عام، وفق الإمكانات المتوافرة وبما يدعم جهود الوزارة لتعزيز كفاءة وشفافية وعدالة مخرجات العملية التربوية، فواكد عرنوس حرص الحكومة على تقديم كل ما يلزم لتطوير واقع العملية التربوية والتعليمية وتعزيز الثقة بالشهادات العلمية السورية، موضحاً أهمية إزالة أي هواجس عند الطلبة، وضمان نوعية الأسئلة والتطبيق الأمثل للأتمتة وتأمين متطلباتها.

أجرى مجلس الوزراء تقييماً لواقع تطبيق نظام الحوافز في عدد من الجهات العامة والإجراءات اللازمة الواجب اتخاذها لضمان التطبيق الأمثل وتحقيق الغاية المرجوة المتمثلة في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة، وقرر المجلس في هذا السياق تشكيل لجنة تضم وزراء التنمية الإدارية والمالية والشؤون الاجتماعية والعمل والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، لإجراء مراجعة لواقع تطبيق نظام الحوافز، والتأكيد على معايير وأسس تضمن الشفافية والوضوح بناء على الإنتاج وأرباح الشركات والمؤسسات العامة، على أن تقدم اللجنة نتائج أعمالها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرار ما يلزم بشأنها.

ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي المتعلق بإحداث الشركة العامة للصناعات الغذائية من خلال دمج المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للسكر بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتوسع في مجال المنتجات الغذائية المصنعة وفق أولويات الإنتاج الزراعي وتعزيز التدخل الإيجابي في السوق المحلية والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة ورفع جودة المنتجات وخلق فرص نمو جديدة.

أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية تعزيز التواصل مع الصناعيين السوريين في الخارج وتذليل أي عقبات أمام عودتهم إلى سورية ومساهمتهم في تحسين الواقع الاقتصادي من خلال إقامة نشاطاتهم الاقتصادية والاستفادة من التسهيلات المقدمة للمستثمرين وفق أحكام القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١.

وتم التأكيد خلال الجلسة على مواصلة تأمين احتياجات الموسم الزراعي من السماد في الوقت المناسب ومراقبة مراكز التوزيع لمنع أي خلل والالتزام بجداول الاحتياج المحددة من مادة السماد، واستجرار كامل الكميات المنتجة بمعمل الأسمدة.

وفي تصريح لوزير التربية عقب الجلسة قال: جاء اقتراح الوزارة نتيجة تقييم نتائج الامتحانات النصفية بالطريقة المؤتمتة لمادتي الرياضيات واللغة العربية في الفرع العلمي، ومادتي اللغة العربية والفلسفة في الفرع الأدبي، حيث أظهرت النتائج وجود إشكالية معينة في طريقة التعامل مع الإجابات.

وأوضح أن القرار جاء بعد نقاش طويل في مجلس الوزراء تم خلاله عرض إيجابيات أتمتة الأسئلة والسلبيات التي وقع بها، وآثر أعضاء المجلس باقتراح الوزارة التريث على الأقل حتى العام القادم في تقديم الامتحانات المؤتمتة ودراستها بشكل منهجي وتدريب الكادر التدريسي والطلاب.

وأكد أنه تقرر العودة إلى الأسئلة المقالية هذا العام لكل المواد الامتحانية، وفي العام القادم سيتم اختيار بعض المواد للعمل بها بطريقة الأتمتة للوصول إلى التحول الرقمي للامتحانات بأقرب فرصة ممكنة.

بدوره استعرض وزير الصناعة عقب الجلسة أهمية مشروع الصك التشريعي المتعلق بإحداث الشركة العامة للصناعات الغذائية، منوهاً بأهميته وأسبابه، وأوضح أن ذلك يأتي ضمن مشروع الإصلاح الذي يسهم في ترشيق البنية للإصلاح والذي يسهم في ترشيق البنية الإدارية وتقليل المستويات الإدارية وتخفيض مستويات الإشراف.

التجار غير راضين عن الضرائب

الحلاق لـ«الوطن»: على «المالية» رسم خطة عمل قابلة للتطبيق يتم اعتمادها عند تحديد الضريبة على الأرباح

أكريم: الحكومة لا تأخذ بعين الاعتبار دخل المواطن عند رفع الضرائب على التجار

رامز محفوظ

رأى رئيس لجنة الضرائب والرسوم في غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن وزارة المالية وضعت خطة ولديها هدف وآلية عمل واضحة للجميع بخصوص التكليف الضريبي، لكن المشكلة التي يعاني منها التاجر عدم تناسب التشريعات الصادرة بعضها مع بعض إذ إن مطالب وزارة المالية اليوم هي إلزامية لكن المشكلة لدينا أن تتناسب باقي التشريعات الصادرة عن وزارات أخرى.

ولفت حلاق في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن آخر تعليمات صدرت عن هيئة الضرائب والرسوم هي تحديد نسبة ربح ٨ بالمئة لجميع الفعاليات التجارية ومن ضمنها المختصة ببيع المفرق للمواد الغذائية وذلك في حال عدم قيام الفعالية التجارية بالربط الكتروني مع الهيئة، أما في حال قامت الفعالية بالربط الالكتروني مع الهيئة فتم تحديد نسبة ربح لها ٥ بالمئة، وبحسب تعليمات وزارة التجارة الداخلية ممنوع على الفعالية التجارية أن تربح أكثر من ٨ بالمئة دون أن تأخذ بعين الاعتبار المصاريف المدفوعة من قبل الفعالية وأجور العمال والأعباء والتأمينات وريع العقارات وغيرها وهذا الأمر غير صحيح.

وأضاف: إنه عندما تحدد وزارة المالية ضريبة على الربح الصافي ٨ بالمئة يجب أن يكون مجمل ربح التاجر أعلى من هذا الرقم، أي يجب أن تكون تعليمات الوزارة بالسماح للتاجر بتحقيق نسبة ربح للتاجر ١٨ بالمئة منها نفقات للتاجر ١٠ بالمئة والباقي تحصل عليه المالية، لافتاً إلى أن التاجر مع أن تأخذ الدوائر المالية حقها من الضرائب ولسنا مع عدم الالتزام الضريبي وخصوصاً أن الضريبة تعتبر حقاً لخزينة الدولة وحقاً على التجار الذين يعتبرون أشخاصاً فاعلين بالاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن بعض المواد يتم استيرادها بسعر أعلى من سعرها الحقيقي مثل الحبيبات البلاستيكية وتتم محاسبة التاجر من قبل المالية على السعر الأعلى وهذا الأمر يدل على وجود خلل، مبيناً أن المعايير التي تعمل عليها وزارة المالية هي غير مطابقة لمعايير العمل في السوق والتي وضعتها باقي الوزارات الأخرى.

وبين الحلاق أنه يجب على وزارة المالية القيام برسم خطة عمل قابل للتطبيق يتم اعتماده عند تحديد الضريبة على الأرباح ونحن كتجار حصراً سنلتزم به لكن بشرط أن يتم رسمه بالاتفاق مع كل الوزارات والجهات المعنية بدءاً من وزارة الاقتصاد مروراً بوزارة التجارة الداخلية والجمارك والمصرف المركزي وبالشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الصناعة، مشيراً إلى أن المشكلة التي نواجهها اليوم عدم وجود تنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، إذ إن لكل جهة لها معطياتها ومخرجاتها والتزاماتها المختلفة عن الجهة الأخرى.

بدوره أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أنه عقب الاجتماع مع رئيس هيئة الضرائب والرسوم والوعود منه بحل مطالب التجار لم يتم التوصل لأي نتائج مرضية للتجار.

ولفت إلى أن آخر ما يهم الحكومة اليوم هو تضخم الأسعار في السوق ولا تأخذ بعين الاعتبار دخل المواطن عند رفع الرسوم والضرائب على التجار، موضحاً أن تضخم ورفع الضرائب يجب أن يرافقه زيادة في المبيعات والأرباح.

وقال: إن المشكلة التي نعاني منها عدم وجود تناغم وتوافق في القوانين الصادرة عن الحكومة، متسائلاً مع أي تعليمات سيسير التاجر مع تعليمات وزارة التجارة الداخلية بخصوص تحديد نسبة الربح، أم مع تعليمات وزارة المالية بخصوص الضريبة؟! وفي حال التزام التاجر بهذا الأمر سيصبح خاسراً.

وكان قد تم لقاء بين مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس منذ مدة مع تجار دمشق، حيث طالب التجار بإيجاد حل لموضوع عدم العدالة في التكليف الضريبي وآلية تحديد الضريبة للمكلفين واعتراض بعض التجار على الربط الالكتروني، وتمت الإشارة إلى وجود مشكلة بالتفاهم بين وزارة التجارة الداخلية ووزارة المالية والمطالبة بإلغاء التسعير من قبل وزارة التجارة الداخلية.

المركزي يعمم إجراءات إدارة الأمن السيبراني في المؤسسات المالية

الرحال لـ«الوطن»: لتعزيز الأمن السيبراني لدى الجهات العامة ومنها القطاع المصرفي

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي على مواقعه الرسمية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي أنه بهدف تعزيز الثقة بالتحول الرقمي وإجراءات التصدي للهجمات المحتملة على الشبكة وحمايةً للأصول المعلوماتية وبالنظر إلى تطورات الأعمال التي تستند إلى تقنيات ووسائل الاتصال الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، وبالإشارة إلى إستراتيجية الأمن السيبراني التي أقرتها حكومة الجمهورية العربية السورية، أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم ١٥/م ن المتضمن إجراءات إدارة الأمن السيبراني في المؤسسات المالية العاملة في سورية من خلال مجموعة من الضوابط التي تضمن حوكمة فعالة لضبط أمن وأمان بيئة تكنولوجيا المعلومات في القطاع المالي والمصرفي وضمان استمرارية العمل وتقليل المخاطر المرتبطة بحوادث الفضاء السيبراني.

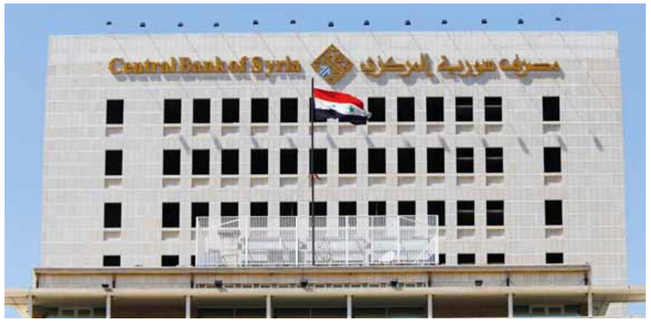

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فادي الرحال المختص في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية وتقانة الاتصالات أن هذا التعميم يأتي في إطار الخطة والمشروع الحكومي لتعزيز الأمن السيبراني لدى الجهات العامة ومنها القطاع المصرفي لكونه أكثر خطورة وحساسية لجهة أمن المعلومات نظراً لطبيعة أعماله المالية والنقدية والزبائن والمتعاملين والسرية المصرفية.

ولفت إلى أنه هناك تنسيق يتم العمل عليه مع شركات أمن معلومات معتمدة من الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات والتي تمثل مدققاً خارجياً لأمن المعلومات وتم التريث في تنفيذ هذا الربط مع هذه الشركات لضمان نجاح مشروع الربط والحرص على خصوصية المعلومات في القطاع المصرفي لأن أي اختراق سيبراني أو استنزاف للبيانات والحسابات البنكية يتسبب في دمار للزبائن المتعاملين مع البنوك سواء كانوا أفراداً أم شركات.

ورأى أنه لا بد من تعزيز وتطوير بنية وتقانة أمن المعلومات في القطاع المصرفي والتركيز على كشف الثغرات في ذلك من خلال الشركات المختصة في أمن المعلومات لضمان عدم حدوث أي اختراق حالي أو مستقبلي لأمن المستخدمين والزبائن خاصة أن تطور البنية الإلكترونية للمهاجمين أسرع من إجراءات الشركات والمؤسسات الخاصة في أمن المعلومات.

وكان القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ نظم آلية إحداث الهيئة الوطنية لتقانة خدمات المعلومات لإدارة الأمن السيبراني بحيث يكون أمناً وفعالاً ويلبي الاحتياجات بما يتلاءم ويناسب المشروع الوطني للحكومة الإلكترونية بشكل آمن وفعال وناقش هذا القانون العديد من المفردات في هذا الخصوص مثل التوقيع الرقمي ورمز الاستجابة السريع (QR).

ويتفق الكثير من الباحثين والمختصين في الأمن السيبراني على أن هذا النوع من الأمن بات يحتل دوراً مهماً في تأمين الحماية والحفاظ على بيانات المؤسسات والأفراد من الهجمات والقرصنة الإلكترونية والتدمير المعلوماتي غير المقصود، وسط التقدم التقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم وأنه مع التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا الاتصالات، بات من الضروري حماية أنظمة الكمبيوتر والشبكات والبرامج المختلفة، لتأدية دورها في هذا المجال ومنع اختراقها أو فقدانها أو تعديلها أو كشفها.

وقطعت الحكومة السورية خطوات متقدمة من خلال المراسيم والقرارات التي تصب في هذا المجال والتي تحقق إجراءات لتأمين وحماية معلومات المؤسسات المختلفة والأفراد في ظل الاعتماد المتزايد على شبكة الإنترنت لتبادل المعلومات والخدمات، حيث تسعى إلى تعزيز الاهتمام في مجالات الأمن السيبراني، من خلال تطوير السياسات، وتوفير الأدوات اللازمة لحماية الأصول المعلوماتية، وتعزيز القدرات الوطنية في مواجهة المخاطر السيبرانية المحتملة.

دعم ٩٠ ألف طن من الحمضيات المصدَّرة خلال العام الماضي

فياض لـ«الوطن»: حركة التصدير منذ بداية العام بمعدلها الطبيعي ولا انخفاض بالكميات المصدّرة

جلنار العلي

كشف مدير عام هيئة تنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض في تصريح لـ«الوطن» عن دعم ٩٠ ألف طن من الحمضيات خلال العام الماضي، لافتاً إلى أن قيمة الدعم الإجمالي لهذه الكمية تقدّر بنحو مليارين ونصف مليار ليرة.

وبين مدير عام الهيئة أنه تم حتى الآن صرف مبالغ الدعم لـ٣٠ ألف طن من الكميات المصدرة خلال العام الماضي، على أن يتم استكمال مبالغ الدعم خلال الأسبوعين القادمين.

وأشار فياض إلى أن الهيئة تدعم كل الطلبات المقدمة لتصدير الحمضيات سواء من القطاع العام أو الخاص وذلك وفق توصيات اللجنة الاقتصادية، إلا أنه لم يتم تقديم أي طلب من القطاع العام خلال الموسم الماضي، رغم أن التوجيهات الحكومية جاءت بصرف نفقات المازوت والسائقين وغير ذلك.

وذكر فياض الآلية التي يتم من خلالها دعم الحمضيات للموسم الحالي، حيث تم إطلاق برنامج دعم الحمضيات بنسبة ٢٥ بالمئة من كلف الشحن للحمضيات المصدرة في فترة ذروة الإنتاج والتي تمتد من بداية تشرين الثاني وحتى نهاية شباط، وبنسبة ١٠ بالمئة للحمضيات المصدرة خلال الفترة الممتدة بين بداية آذار وحتى نهاية أيار.

وتابع: «كما ندعم تصدير الحمضيات من خلال برنامج الاعتمادية الذي تم إطلاقه بالاتفاق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث يتم اعتماد مزارع نموذجية مطابقة للمواصفات العالمية من حيث السماد والبخ وغير ذلك».

ولفت إلى أنه تم تشكيل لجنة من الوزارة ينبثق عنها لجان فرعية لاستقبال طلبات التقدم لهذا البرنامج، لتقوم هذه اللجنة فيما بعد بفحص مدى مطابقة المزرعة للمواصفات واعتمادها.

اعتماد ٣٦ مزرعة في طرطوس واللاذقية ودراسة لتقديم الدعم العيني لها

وبين فياض أنه صدر قرار باعتماد ٤٣ مزرعة في اللاذقية و٢٠ مزرعة في طرطوس حتى الآن، ويتم حالياً إجراء دراسة لدعم هذه المزارع بمستلزمات عينية أو بتقديم دعم مادي لكيلو الحمضيات الذي يصدر من المزرعة المعتمدة، وذلك حسبما تم اتباعه خلال العام الماضي حيث تم دعم الكيلو الواحد بـ٣٠ ليرة، وتقديم دعم للمصدر الذي يشتري من المزرعة المعتمدة بمبلغ ٣٠ ليرة أيضاً للكيلو الواحد.

وفي سياق متصل، أكد فياض أن ٦٠ بالمئة من الحمضيات المصدّرة تتجه نحو العراق، أما النسبة المتبقية فأكثرها يصدر لدول الخليج، كما يتم تصدير كميات قليلة لروسيا، مشيراً إلى أنه لو كان يوجد خط تصدير مباشر لكانت الكميات الأكبر تصدر إلى روسيا.

ونفى مدير عام الهيئة ما يقوله المصدرون حول امتناع العراق عن استيراد المنتجات السورية لأنها لم تعد منافسة بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالدول المجاورة، وذلك نظراً لكون المستهلك العراقي يرغب بمذاق الحمضيات السورية أكثر من غيرها، مؤكداً أن حركة التصدير منذ بداية العام الحالي تعد في معدلها الطبيعي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ولا انخفاض بالكميات المصدرة.